خلال مشاركته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة في بيروت

السفير الحمد: الكويت قطعت شوطا مهما في تحقيق التنمية المستدامة بشتى المجالات

ركائز "رؤية الكويت 2035" تضمنت إنشاء بنية تحتية متطورة من خلال رفع جودة الحياة

أكد مساعد وزير الخارجية الكويتي للشؤون الاقتصادية السفير سامي الحمد أمس الثلاثاء، أن دولة الكويت قطعت شوطا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شتى المجالات.

جاء كلام السفير الحمد في تصريح لـ "كونا" خلال مشاركته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، تحت عنوان "إعادة الأمل ..إعلاء الطموح " في بيروت، بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا"، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة.

وقال السفير الحمد إن مشاركة دولة الكويت في المنتدى تأتي حرصا منها على مواكبة آخر التطورات والأحداث المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ال17 التي أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

وأضاف أن أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة تركز على مجموعة من السياسات العالمية والوطنية تتنوع بين تقديم فرص جديدة لتنمية الاقتصاد العالمي مثل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والتعليم الجيد والعمل المناخي واستخدام الطاقة النظيفة وغيرها.

وأوضح أن دولة الكويت قدمت في هذا المنتدى الدولي ورقة تتضمن أهم ركائز "رؤية الكويت 2035" متضمنة جميع أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

وبين السفير الحمد أن الركائز السبع لـ "رؤية الكويت 2035" تضمنت ("إدارة حكومية فاعلة"، من خلال إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية و"رأس مال بشري إبداعي"، من خلال إصلاح النظام التعليمي و"اقتصاد متنوع مستدام" بهدف تقليل اعتماد الدولة على عائدات النفط.

وأشار إلى أن ركائز "رؤية الكويت 2035" تضمنت أيضا إنشاء بنية تحتية متطورة من خلال رفع جودة الحياة لدى الأفراد ورعاية صحية عالية الجودة من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية وبيئة معيشية مستدامة إضافة إلى مكانة دولية متميزة من خلال تعزيز الحضور الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في الحافل الدولية.

السفير سامي الحمد خلال مشاركته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة

وعقد السفير سامي الحمد عدة لقاءات على هامش المنتدى العربي للتنمية المستدامة مع مسؤولي "اسكوا" المعنيين في شؤون الأمن الغذائي والذكاء الاصطناعي وغير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام لدولة الكويت.

ويعد المنتدى السنوي للتنمية المستدامة آلية إقليمية رئيسة لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومراجعتها من خلال تعزيز الحوار بين واضعي السياسات والخبراء وشركاء التنمية.

وسيقوم المنتدى برفع رسائله الرئيسة للمنتدى السياسي الرفيع الذي سيعقد في يوليو المقبل مساهمة من المنطقة العربية في تعزيز الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة

غرفة تجارة وصناعة الكويت استقبلت الوفد الزائر

وزير الخارجية الكازاخستاني يدعو قطاع الأعمال الكويتي للاستثمار في بلاده

خلال الاجتماع مع الوفد الكازخستاني

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت في الساعة العاشرة من صباح أمس الثلاثاء مورات نورتليو – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية كازاخستان والوفد المرافق له، حيث حضر اللقاء سعادة آزامات بيردبي – سفير جمهورية كازاخستان لدى دولة الكويت.

بداية رحبت الغرفة بنائب رئيس الوزراء الكازاخستاني والوفد المرافق له، وأشادت بالتطور والنمو الاقتصادي الملحوظ الذي تشهده جمهورية كازاخستان في الفترة الحالية، خاصة وأنها بلد غني بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، المعادن، المواشي الحية، المحاصيل الزراعية وغيرها، وقد أكدت على ضرورة تضافر الجهود بشأن تطوير عمليات نقل البضائع بين البلدين خاصة بقطاع المواشي، لما لها من أهمية بالغة بعملية ايجاد مصادر جديدة وتعزيز الأمن الغذائي ، حيث أعربت الغرفة عن استعدادها بالتعاون مع نظيرتها غرفة تجارة وصناعة كازاخستان من خلال تجديد اتفاقية التعاون المشترك، واستقبال الوفود الاقتصادية الكازاخستانية وعقد لقاءات ثنائية مع قطاع الأعمال الكويتي.

من جانبه شكر معالي نائب رئيس الوزراء الكازاخستاني الغرفة على حُسن الاستقبال ثم أوضح أن هذه الزيارة تؤكد عزم البلدين الصديقين على تقوية العلاقات الاقتصادية، وأضاف أن كازاخستان تملك مؤهلات تجارية كبيرة نظراً لموقعها الجغرافي الممتاز الذي يؤهلها لتكون حلقة الوصل بين دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا والصين، مشيراً الى أن بنسبة 85% من البضائع المنقولة من دول شرق آسيا إلى دول افريقيا وأوروبا تمر عن طريق بلاده، علاوة على أن كازاخستان تتمتع بمنظومة قوانين وحوافز متوافقة مع المعايير الدولية لتشجيع للاستثمار على أراضيها مثل الإعفاء الضريبي وتوفير الأراضي بأسعار منخفضة وتهيئة البنية التحتية اللازمة. وأضاف أن حكومة بلاده قد بذلت جهود كبيرة لتحسين بيئة الأعمال من خلال رقمنة الخدمات الحكومية الالكترونية الى أن وصلت بنسبة 95%، حيث دعى قطاع الاعمال الكويتي للاستثمار في كازاخستان في قطاعات عدة مثل السياحة بكل انواعها، التصنيع الزراعي والغذائي، الاقتصاد الرقمي، الاتصالات ونظم المعلومات، الخدمات اللوجستية، وغيرها، خاصة وأن المواطن الكويتي أصبح معفياً من تأشيرة الدخول الى كازاخستان.

تقرير تقرير البنك حول أسواق النقد لفت إلى وجود "تقلبات حادة"

"الوطني": التوترات التجارية تزعزع استقرار الأسواق العالمية في ظل انخفاض الدولار وارتفاع المعدن الأصفر

الصين أعلنت أنها ستتجاهل أي زيادات أخرى مع تأكيد استعدادها لإجراء مفاوضات بشرط أن تكون عادلة

أعضاء "الاحتياطي الفيدرالي" يتوقعون تأثيرات سلبية من السياسات الأمريكية ما يؤدي لارتفاع معدلات التضخم

ارتفاع الجنيه الإسترليني بنسبة 0.6 % مقابل الدولار إلا أن الاقتصاد البريطاني لا يزال يواجه مخاطر وتحديات

شهدت الأسواق المالية تقلبات حادة خلال الأسبوع الماضي على خلفية تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كما جاء في التقرير الأسبوعي الذي يصدره البنك الوطني عن أسواق النقد الأمر الذي أسفر عن تحركات حادة في أسعار العملات والأسهم والسلع. ومن جهة أخرى، انخفض الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ، إذ تراجع مؤشر الدولار إلى ما دون مستوى 100 لأول مرة منذ يوليو 2023. وفي المقابل، اتجه المستثمرون نحو عملات الملاذ الآمن مثل الفرنك السويسري والين الياباني، والتي سجلت مكاسب ملحوظة وفيما يلي نستعرض أهم ماجاء في التقرير

التعليق على أداء الاسواق

شهدت أسواق الأسهم الأمريكية، فقد تقلبات حادة، إذ ساهم التفاؤل الأولي الذي أعقب إعلان الرئيس ترامب تعليق التعريفات الجمركية لمدة 90 يوماً في دفع مؤشري ستاندرد أند بورز 500 وناسداك إلى مستويات تاريخية. إلا أن هذه المكاسب سرعان ما اتخذت اتجاهاً معاكساً في اليوم التالي مع عودة حالة عدم اليقين تجاه السياسات التجارية. في ذات الوقت، سجلت أسعار الذهب ارتفاعاً ملحوظاً، متجاوزة 3،200 دولار للأونصة، محققة بذلك أرقاماً قياسية جديدة. وكان لهذا الارتفاع دوراً كبيراً في زيادة الطلب على الذهب كملاذ آمن، في ظل ضعف الدولار وتزايد المخاوف من حدوث ركود اقتصادي.

الولايات المتحدة

محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة

كشف محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في مارس الماضي، أن أعضاء الاحتياطي الفيدرالي يتوقعون تأثيرات سلبية من السياسات التجارية الأمريكية، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم هذا العام. وأعرب الأعضاء عن قلقهم من أن استمرار التضخم، إلى جانب تراجع آفاق النمو وسوق العمل، قد يعقد اتخاذ قرارات السياسة النقدية في المستقبل. وفي ضوء حالة عدم اليقين الاقتصادي الراهنة، اتفق الأعضاء على أن إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير يعد الخيار الأنسب في الوقت الحالي. كما قرر الفيدرالي إبطاء وتيرة التشديد الكمي بشكل ملحوظ، وذلك على الرغم من ابداء بعض الأعضاء شكوكهم حيال فعالية هذه الخطوة، وفي ذات الوقت، تقوم الأسواق بتسعير خفض سعر الفائدة بنحو ثلاث مرات، بإجمالي 81 نقطة أساس، قبل نهاية العام الجاري.

تراجع التضخم في الولايات المتحدة في مارس

شهد التضخم في الولايات المتحدة تراجعاً ملحوظاً في مارس، إذ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين السنوي إلى 2.4 %، مقابل 2.8 % في فبراير، في حين انخفضت الأسعار على أساس شهري لأول مرة منذ مايو 2020. بالإضافة إلى ذلك، تباطأ معدل التضخم الأساسي إلى 2.8 %، مسجلاً بذلك أدنى مستوياته منذ نحو أربعة أعوام. وفي الوقت الذي يعد فيه هذا التراجع تطوراً إيجابياً للاحتياطي الفيدرالي، يحذر الاقتصاديون من أن التعريفات الجمركية التي فرضها الرئيس ترامب قد تؤدي إلى عكس هذا الاتجاه، مما يضغط على الأسعار للارتفاع مجدداً. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.5 %، إذ شهدت أسعار البيض قفزة كبيرة بنسبة 5.9 % على أساس شهري وبنسبة 60.4 % على أساس سنوي بسبب تأثيرات إنفلونزا الطيور المستمرة. من جهة أخرى، تراجعت تكاليف السكن، وهو أحد المحركات الرئيسية للتضخم، بشكل طفيف، بينما انخفضت أسعار الطاقة. كما تراجعت أسعار شركات الطيران بنسبة 5.3 %، بينما انخفضت تكاليف الترفيه، مما يعكس ضعف الإنفاق على السلع والخدمات الكمالية. وفي ذات السياق، انخفضت أسعار الجملة في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مارس، مما يشير إلى تراجع الضغوط التضخمية قبل أن تصل إلى المستهلكين. إذ انخفض مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.4 % على أساس شهري، وتباطأ إلى 2.7 % على أساس سنوي مقابل 3.2 %. وكان الانخفاض الرئيسي للأسعار مدفوعاً بتراجع أسعار الطاقة بنسبة 4 % نتيجة ضعف الطلب وزيادة العرض، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالركود. كما شهدت أسعار المواد الغذائية انخفاضاً بنسبة 2.1 %. أما مؤشر أسعار المنتجين الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، فقد انخفض بنسبة 0.1 % وارتفع بنسبة 3.3 % على أساس سنوي، مسجلاً أبطأ وتيرة نمو منذ سبتمبر الماضي. مما يوفر مزيداً من الأدلة على تباطؤ وتيرة التضخم. ويأتي هذا التقرير قبل أن يظهر التأثير الكامل لسياسات الرئيس ترامب التجارية الجديدة.

تراجع ثقة المستهلك في ابريل

تراجعت ثقة المستهلك الأمريكي في أبريل، إذ انخفض مؤشر ثقة المستهلكين الصادر عن جامعة ميتشجان إلى 50.8 مقابل 57 في مارس، فيما يعد أقل بكثير من التوقعات التي رجحت أن تصل القراءة إلى 54.5. ويعكس هذا الانخفاض التقييم الأضعف للظروف الحالية، التي انخفضت إلى 56.5 من 63.8 ، وكذلك التوقعات المستقبلية التي تراجعت إلى 47.2 من 52.6. كما ازدادت المخاوف من التضخم، إذ ارتفعت توقعات التضخم على المدى القصير (عام واحد) إلى 6.7 % مقابل 5 % في السابق، في حين ارتفعت توقعات التضخم على المدى الطويل (خمس سنوات) إلى 4.4 % من 4.1 %. وأخيراً، أظهر الاستطلاع أعلى نسبة من المستهلكين الذين يتوقعون ارتفاع معدل البطالة لأعلى المستويات المسجلة منذ العام 2009 خلال العام المقبل.

قام الرئيس ترامب يوم الأربعاء الماضي بتخفيف موقفه بشأن التعريفات التجارية، معلناً تعليق معظم الرسوم الجديدة لمدة 90 يوما، باستثناء تلك التي تستهدف الصين. وقد أسفرت هذه الأخبار عن تسجيل أسواق الأسهم الأمريكية لمكاسب قياسية، إذ ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 12 %، مسجلاً بذلك أفضل أداء له منذ 24 عاماً، في حين قفز مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 9.5 %، في أكبر ارتفاع له منذ العام 2008. كما ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 7.9 %، مسجلاً أكبر زيادة له منذ العام 2020، ووصلت مكاسبه إلى مستوى تاريخي بلغ 2،963 نقطة. إلا أن الصين صعدت نزاعها التجاري مع الولايات المتحدة يوم الجمعة وقامت بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية من 84 % إلى 125 %، رداً على زيادات متبادلة في الرسوم الجمركية من قبل الرئيس ترامب. وقد انتقدت وزارة المالية الصينية المزيد من الزيادات الجمركية الأمريكية، معتبرةً إياها غير منطقية اقتصادياً، ومحذرة من أنها ستؤدي إلى تقليص الطلب على الواردات الأمريكية في الصين. وعلى الرغم من تصاعد التوترات، مع وصول معدل التعريفة الجمركية الأمريكية الآن إلى 145 %، إلا أن الصين أعلنت أنها ستتجاهل أي زيادات أخرى، مع تأكيد استعدادها لإجراء مفاوضات بشرط أن تكون الشروط عادلة.

وأدى التبادل الانتقامي المستمر إلى زيادة تقلبات السوق العالمية، إذ أنهت أسواق الأسهم الأمريكية تداولاتها في المنطقة الحمراء بعد 24 ساعة فقط من جلسة تداول قياسية. وفي سياق متصل، انخفض مؤشر الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ نحو ثلاثة أعوام، متراجعاً دون حاجز الـ 100 نقطة، في ظل استمرار العملات الرئيسية الأخرى في تحقيق المكاسب وسط حالة من عدم اليقين بشأن التجارة العالمية، في حين اتجهت الاستثمارات نحو عملات وسلع الملاذ الآمن، مثل الفرنك السويسري والذهب. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 99.78.

المملكة المتحدة

نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تفوق التوقعات

نما اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 0.5 % في فبراير، متجاوزاً التوقعات بشكل كبير، مدفوعاً بانتعاش قوي في قطاع الخدمات، إلى جانب المكاسب الملحوظة التي سجلها كلا من الإنتاج والإنشاءات. إذ سجل قطاع الخدمات زيادة بنسبة 0.3 %، في حين ارتفع الإنتاج بنسبة 1.5 %، والإنشاءات بنسبة 0.4 %. ويشكل هذا الاتجاه انعطافه واضحة بعد حالة الجمود التي اصابت الاقتصاد في يناير. وعقب صدور هذه البيانات الإيجابية، ارتفع الجنيه الإسترليني بنسبة 0.6 % مقابل الدولار. إلا أنه على الرغم من هذه المفاجأة السارة، إلا أن الاقتصاد ما يزال يواجه تحديات بصفة عامة، خاصة مع التهديدات التي تطرأ من التعريفات الأمريكية الجديدة التي من المقرر أن تفرض 10 % إضافية على صادرات المملكة المتحدة، مما يشكل مخاطر جديدة بالنظر إلى أن الولايات المتحدة تظل الشريك التجاري الأكبر لبريطانيا.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3080

آسيا والمحيط الهادئ

أظهرت بيانات التضخم في الصين لشهر مارس ضعفاً أكبر من المتوقع، مما يبرز الضغوط الاقتصادية المتزايدة نتيجة للصراع التجاري المتصاعد مع الولايات المتحدة. إذ انخفضت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1 % على أساس سنوي و0.4 % على أساس شهري، وهو ما فاق التوقعات. ويعكس هذا الانخفاض تراجع الإنفاق المحلي في ظل الارتفاع المستمر للتعريفات الأمريكية التي فرضها الرئيس ترامب في أوائل مارس. من جانب آخر، استمرت أسعار المنتجين في الانخفاض للشهر الثلاثين على التوالي، إذ تراجعت بنسبة 2.5 % على أساس سنوي، أي بمعدل أعمق من الانخفاض المتوقع البالغ 2.3 %، مما يعكس استمرار ضعف الطلب والتأثيرات السلبية للتوترات التجارية على القطاعات الصينية الموجهة نحو التصدير.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.2916.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى0.30765

أسعار العملات

Currencies	Previous Week Levels Open	Low	High	Close	This Week's Expected Range Minimum	Maximum	3-Month Forward
EUR	1.0942	1.0880	1.1473	1.1360	1.1250	1.1550	1.1421
GBP	1.2843	1.2705	1.3145	1.3080	1.3000	1.3210	1.3081
JPY	147.04	142.05	148.27	143.51	141.50	144.40	142.03
CHF	0.8577	0.8096	0.8672	0.8151	0.7950	0.8250	0.8061